

Distr.: Limited
27 April 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
الدورة الثانية
جنيف، ٢٦-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن أعمال دورتها الثانية

المحتويات

الصفحة

٢	 موجز أعده الرئيس	أولاً -
٢	 افتتاح الدورة	ألف -
٦	 جائزة برنامج "إمبريتيك" لسيدات الأعمال	باء -
٦	 المسائل التنظيمية	ثانياً -
٦	 افتتاح الدورة	ألف -
٧	 انتخاب أعضاء المكتب	باء -
٧	 إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	جيم -



أولاً - موجز أعدده الرئيس

ألف - افتتاح الدورة

١- أدلى الأمين العام للأونكتاد، السيد سوبتشاي بانيتشباكدي، ببيان افتتاحي. كما أدلى ببيان كل من: (أ) ممثل كوبا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ و(ب) ممثل بنغلاديش باسم المجموعة الآسيوية؛ و(ج) ممثل كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و(د) ممثل مصر باسم المجموعة الأفريقية؛ و(هـ) ممثل إسبانيا وممثل البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي؛ و(و) ممثل هنغاريا باسم المجموعة دال؛ و(ز) ممثل نيبال باسم أقل البلدان نمواً؛ و(ح) ممثل باراغواي باسم البلدان النامية غير الساحلية. وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو الدول التالية باسم بلادهم: إندونيسيا والجزائر والجمهورية الدومينيكية والصين وهايتي. كما أدلى رئيس اللجنة ببيان.

٢- وفي الوقت الذي تكافح فيه البلدان من أجل تجاوز الآثار المترتبة على الأزمات المالية والغذائية اللتين شهدهما العالم مؤخراً، سلط الأمين العام للأونكتاد الضوء على أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي. وقال إنه على الرغم من الحاجة الملحة لزيادة الاستثمار في الزراعة - سواء لضمان الأمن الغذائي أو لدعم التنمية الاقتصادية طويلة الأجل - لا يزال مستوى الاستثمار في هذا القطاع متدنياً. ففي العديد من البلدان، لن يكون الاستثمار المحلي في الزراعة كافياً، بل يلزم تعبئة تمويل خارجي من مصادر خاصة وعامة من أجل زيادة القدرات الإنتاجية في هذا المجال. وأضاف قائلاً إن من شأن الاستثمار الأجنبي من قبل الشركات عبر الوطنية أن يؤدي دوراً هاماً في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة التي تخدم مصلحة الفقراء، من خلال المشاركة المتزايدة في الإنتاج الزراعي بوسائل أخرى غير المساهمة في رأس المال، مثل الزراعة التعاقدية. وبالنظر إلى أن هذه الأنشطة قد تزايدت في السنوات الأخيرة، فقد تزايد الضغط من أجل العمل على المستوى المتعدد الأطراف لوضع مجموعة من المبادئ فيما يخص "الاستثمار المسؤول في الزراعة". ولهذه الغاية، أشار الأمين العام للأونكتاد إلى الدور الهام للأونكتاد في قيادة هذا الجهد المنسق لدعم أفضل الممارسات في مجال الاستثمار الزراعي.

٣- وناقش الأمين العام أيضاً أهمية استثمار القطاع العام في الكفاءة الإدارية ودوره المحتمل في تيسير أنشطة الاستثمار - المحلية والأجنبية - في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. فخلال الفترة الحالية التي تشهد ضعفاً في النمو الاقتصادي، يمكن لهذه الاستثمارات أن تحقق عوائد هامة - لا عن طريق خفض التكاليف التي تتحملها الحكومات فحسب، بل أيضاً من خلال تهيئة بيئة أكثر جاذبية لجميع المستثمرين عن طريق زيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ بالعمليات الإدارية. وأضاف قائلاً إن من شأن التعاون الدولي من أجل تقاسم

ونشر الحلول المتصلة بتيسير الأعمال التجارية، مثل "بوابة" الأونكتاد الإلكترونية الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالاستثمار، أن يُسرّع إلى حد كبير وتيرة عملية الإصلاح الإداري في البلدان النامية ويخفض كلفتها.

٤- وأشار الأمين العام إلى أهمية سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مشدداً على أن التكنولوجيا، إلى جانب التجارة والاستثمار والتمويل، تدخل في صلب العمل الذي يضطلع به الأونكتاد فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية. ولاحظ بصفة خاصة أن زيادة الدخل والحد من الجوع يتطلبان، في جملة ما يتطلبانه، توفر تكنولوجيا زراعية وصناعية حديثة. وقال إن الأونكتاد يؤدي، من خلال بحوثه وتحليلاته وما يقدمه من مساعدة تقنية، دوراً هاماً في دعم البلدان النامية لبناء قدراتها الذاتية. وأضاف الأمين العام قائلاً إن الأونكتاد يقوم أيضاً، من خلال الحوار المتعلق بالسياسات، بدعم المسؤولين عن رسم السياسات العامة في البلدان النامية من أجل تذليل العقبات التي يواجهونها في تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض النمو والتنمية.

٥- وفي معرض إشارته إلى تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية، شدد رئيس اللجنة على ضرورة وضع برنامج عمل بشأن "المعونة من أجل الاستثمار" لمساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تجاوز الأزمة وتنمية القدرات الإنتاجية، وأعرب عن أمله في أن تتوصل اللجنة إلى نتائج حقيقية لا تنطوي على تقاسم أفضل الممارسات فيما بين البلدان فحسب بل يكون لها أيضاً تأثير على حياة أولئك المتأثرين من جراء الأزمة.

٦- ولاحظ رئيس اللجنة أن الاجتماع انعقد في منعطف هام، حيث يستعد المجتمع الدولي للاستعراض الثاني للأهداف الإنمائية للألفية ول مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وقد أعربت جميع الوفود عن انشغالها إزاء آثار الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - حسبما يتجلى في انخفاض تلك التدفقات إلى البلدان النامية بما يزيد عن الثلث من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩. وشدد معظم المتحدثين على حقيقة أن الأزمة قد أصبحت الآن أزمة تنمية وأن أشد البلدان فقراً هي الأشد تأثراً بها. وسلّمت عدة وفود بما يضطلع به الأونكتاد من عمل في مجال الرصد والإبلاغ بشأن انعكاسات الأزمة على الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرها على التنمية، الأمر الذي يتطلب مواصلة الأونكتاد لعمله في هذا المجال. كما شدد العديد من المتحدثين على أهمية العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

٧- وشدد معظم الوفود على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المساعدة على التعجيل بعملية التنمية والحد من الفقر، والدور المحتمل لهذا الاستثمار في مساعدة البلدان الفقيرة على تجاوز تأثير الأزمة. وفي هذا السياق، شدد العديد من المندوبين على الأهمية التي تكتسبها، بالنسبة للبلدان النامية، تهئية بيئة وطنية ودولية تمكينية مواتية للاستثمار من أجل التنمية وجدوى وأهمية إتاحة حيز سياسي لتصميم وتنفيذ السياسات العامة لجذب الاستثمار. وفي

هذا الصدد، شددت جميع الوفود على المساهمة التي تقدمها عمليات الاستعراض التي يجريها الأونكتاد لسياسات الاستثمار، فضلاً عن عمله المتعلق بتشجيع وتيسير الاستثمارات، في تهيئة الظروف اللازمة لتدعيم البيئة المواتية للاستثمار.

٨- وشددت وفود عديدة على أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار في عملية التنمية، ولاحظت هذه الوفود أن هذه المسألة هي إحدى المسائل الوثيقة الصلة بعمل اللجنة حسبما يقتضيه اتفاق أكرا. ورأت عدة وفود أن الافتقار إلى القدرات التكنولوجية والبنى التحتية والابتكار والتمويل على المستوى المحلي تشكل حواجز رئيسية أمام نقل التكنولوجيا وتحويل دون وصول البلدان النامية إلى المعارف وإلى استيعاب التكنولوجيا. واعتُبر أن ثمة حاجة لوضع سياسات فعالة للتغلب على هذه الحواجز. وبالنظر إلى أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار بالنسبة للتنمية، فقد وُجّه طلب محدد لإدراج بند مستقل على جداول أعمال اللجنة في المستقبل يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٩- وأشار أيضاً إلى الدور التمكيني الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية، وبخاصة عن طريق تهيئة مناخ أفضل للاستثمار. واقترح أن يتم التعامل مع التكنولوجيات الجديدة والناشئة بتركيز واهتمام خاصين نظراً لما تنطوي عليه هذه التكنولوجيات من إمكانات لتقديم حلول لمشاكل ملحة مثل الأمن الغذائي وأمن الطاقة والتكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثاره.

١٠- وشدد العديد من المندوبين على ضرورة الاستثمار في البنى التحتية، وعلى الإمكانات التي تنطوي عليها الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل تلك الاستثمارات. وبالإضافة إلى ذلك، شددت وفود عديدة على الإمكانات التي تنطوي عليها التحويلات المالية في خلق القدرات الإنتاجية في البلدان النامية.

١١- كما أشار إلى أهمية تهيئة بيئة تمكينية مواتية للقطاع الخاص وللاستثمارات منظمي المشاريع القائمة على روح المبادرة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي هذا الصدد، سلّمت الوفود بالمساهمة الإيجابية التي يقدمها برنامج تنظيم المشاريع "إمبريتيك" في تيسير تطوير تنظيم المشاريع.

١٢- وفي أوقات الأزمة الحالية، لاحظت عدة وفود أهمية الكفاءة الإدارية في تيسير الأعمال التجارية، ولا سيما في التقليل من الحواجز التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ودعا بعض المندوبين إلى اضطلاع الدولة بدور استباقي إلى حد أبعد في تنظيم الأسواق الداخلية وفي تهيئة الظروف اللازمة للنمو.

١٣- وأشارت وفود عديدة إلى الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في التعامل مع العدد المتزايد من اتفاقات الاستثمار الدولية وما تتسم به من تعقّد. كما أشار إلى أهمية الحفاظ على آليات المرونة.

١٤- وشددت الوفود أيضاً على أهمية الزراعة كمسألة محورية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - ولا سيما القضاء على الفقر والجوع. وأشار إلى أن الأزمة الغذائية قد وجهت اهتمام المجتمع الدولي نحو أهمية زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي زيادة ضخمة شريطة أن توظف هذه الاستثمارات بطريقة مسؤولة ومستدامة. وسلّم المتحدثون بالعمل الذي يضطلع به الأونكتاد بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وضمن الولاية المحددة في قرار الجمعية العامة ١٩٢/٦٤ في إعداد المبادئ المتعلقة بالاستثمار المسؤول في مجال الزراعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

١٥- وقد سلّط عدة متحدثين الضوء أيضاً على أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب كمكمل للتعاون بين الشمال والجنوب في مجال الاستثمار، ووجهت دعوات لزيادة الحوار بشأن أفضل الممارسات فيما بين المناطق، بما في ذلك من خلال منتدى الاستثمار العالمي المزمع عقده في الفترة من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في كسيامين في الصين. وقدم أحد الوفود معلومات إلى اللجنة فيما يتعلق بهذا الحدث.

١٦- وأدلي ببيانات بشأن آثار الهزة الأرضية العنيفة التي تعرضت لها هايتي، وتم التسليم بالدعم المقدم من المجتمع الدولي - بما في ذلك من خلال المساعدة المقدمة في وضع استراتيجية مشتركة لتشجيع الاستثمار في الجمهورية الدومينيكية وهايتي.

١٧- وأعربت الوفود عن تقديرها لاجتماعات الخبراء الجديدة المتعددة السنوات وللفرصة التي تتيحها هذه الاجتماعات لتبادل الخبرات، وشجعت الأونكتاد على بذل المزيد من الجهود بغية جعل هذه الاجتماعات أكثر تفاعلية وضمان أوسع مشاركة ممكنة فيها من قبل الخبراء من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

١٨- وعرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد الاتجاهات والتطورات الحديثة في مجال تدفقات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم بالاستناد إلى منتجين أساسيين جديدين مرصد اتجاهات الاستثمار العالمية (Global Investment Trends Monitor) ومرصد سياسات الاستثمار (Investment Policy Monitor). ورغم انخيار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بجميع وسائل دخولها إلى جميع التجمعات الاقتصادية خلال عام ٢٠٠٩، فإن البيانات الاستشرافية لعام ٢٠١٠ تشير إلى أن هذه التدفقات يمكن أن تنتعش. وأشار إلى أن البلدان النامية تشهد أوضاعاً مواتية بصفة خاصة لزيادة التدفقات، حيث يبدو أن الانتعاش الاقتصادي العالمي قد بدأ يحدث ضمن هذه البلدان.

١٩- وقد ظلت اتجاهات سياسات الاستثمار في عام ٢٠٠٩ تسير نحو الانفتاح والتيسير رغم أن تزايد ملكية الدولة في الشركات المعلقة و"انزلاق السياسات" في مجال التجارة قد أخذاً يثيران تحديات محتملة. وبالرغم من أن تقلص "رزم" التدابير المحفزة على نطاق العالم يمكن أن يكون له تأثير موهن لتدفقات الاستثمار، فإن من شأنه أيضاً أن يتيح للشركات مزيداً من الفرص لحيازة الأسهم التي تفرج عنها الحكومات. وقد تواصل تطور عملية وضع

المعايير الدولية في مجال الاستثمار حيث تم توقيع معاهدتين من معاهدات الاستثمار في كل أسبوع تقريباً على مدى السنوات القليلة الماضية.

٢٠- ولاحظ مدير شعبة الاستثمار والمشاريع أيضاً التأثير القوي للأزمة على نشاط تنظيم المشاريع، وتناول العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في تحديد المجالات السياسية ذات الأولوية لتنشيط تنظيم المشاريع. وقال إنه بالنظر إلى أن الاقتصاد العالمي يسير في اتجاه انتعاش النمو، يتعين على المسؤولين عن رسم السياسات العامة أن يواصلوا السير على طريق الإصلاح وأن ينشئوا الإطار اللازم لقطاع أعمال مستدام ودينامي يولد فرص العمل ويشجع تنظيم المشاريع والابتكار.

باء - جائزة برنامج "إمبريتيك" لسيدات الأعمال

٢١- رحبت اللجنة بتنظيم جائزة برنامج "إمبريتيك" لسيدات الأعمال وأعربت عن تقديرها للسيدة مارغريتا ثيدينيو دي فيرنانديز، السيدة الأولى للجمهورية الدومينيكية، والسيدة سيسيليا بوكوكو، المديرية التنفيذية لغرفة التجارة الإسبانية - الأمريكية والسيدة جيري إيلسدون، المسؤولة التنفيذية الأولى في مؤسسة Cinnamon Communications، لمشاركتهن في احتفال منح الجائزة. وهنأت اللجنة الفائزة بالجائزة السيدة بياتريس بياروهانغا (أوغندا)، والفائزة بالجائزة الثانية السيدة ماري دي لا لوث أوسيس كلاين (شيلي) والفائزة بالجائزة الثالثة السيدة جوي سيماكاني (بوتسوانا)، فضلاً عن سبع مرشحات أخريات بلغن مرحلة التصفيات النهائية وهن السيدة غينيت فريسنيت آزماش (إثيوبيا)، والسيدة ليليان أوكورو (نيجيريا)، والسيدة لينا هندية (الأردن)، والسيدة لوسيا ديسير (غيانا)، والسيدة أولغا ليديا آريان (الأرجنتين)، والسيدة يانيسا دي فيغويريدو فيليلا آراوجو (البرازيل)، والسيدة فيفياتا شيفونغا (زمبابوي).

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١- افتُتحت الدورة الثانية للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وافتتح الدورة السيد موريس بيتر كاغيمو كيوانوكا (أوغندا) رئيس اللجنة في دورتها الثانية.

باء - انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ من جدول الأعمال)

٢- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أعضاء المكتب التالية أسماءهم:

الرئيس: السيد موريس بيتر كاجيمو كيبوانوكا (أوغندا)

نواب الرئيس: السيد هيرفوي كوركو (كرواتيا)

السيد موريسيو ألفريدو بيريز زيبيدا (هندوراس)

السيد حميد بايدي نيجاد (جمهورية إيران الإسلامية)

السيد كينيشي سوغانوما (اليابان)

السيد ويسلي شولتز (الولايات المتحدة الأمريكية)

المقرر: السيدة مارثا مورينو (باراغواي)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند ٢ من جدول الأعمال)

٣- أقرت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية، جدول أعمالها المؤقت (TD/B/C.II/6). وبذلك كان جدول الأعمال على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات:

'١' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير

المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم

والتكنولوجيا والابتكار

'٢' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي:

التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي

'٣' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من

أجل التنمية

- (ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
- (ج) تقارير اجتماعات الخبراء الأحادية السنة:
- '٤' اجتماع الخبراء بشأن التكنولوجيات الخضراء والمتجددة كحلول للطاقة من أجل التنمية الريفية
- '٥' اجتماع الخبراء بشأن مساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية
- ٤- دور الدول: الكفاءة في الاستثمار العام من أجل التنمية - تقاسم أفضل الممارسات
- ٥- الاستثمار في القطاع الزراعي بغية بناء القدرات الإنتاجية
- ٦- تشجيع وتعزيز التأزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة
- ٧- مسائل أخرى
- ٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.